

Distr.: General
21 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي
للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة 167/73
وقرار مجلس حقوق الإنسان 21/27.



تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في
التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان

الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان في ظل
جائحة مرض فيروس كورونا

موجز

في هذا التقرير، تقدم المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، لمحةً عامةً وتقييماً لأثر الجزاءات الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتكشف عن أكثر الحقوق تضرراً ضمن حقوق السكان المستهدفين وعن أشد الفئات السكانية ضعفاً، وتقدم تقييماً لمدى فعالية وكفاية الإعفاءات الممنوحة لأسباب إنسانية والمعونة الإنسانية.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة
5	ثانياً - الاستجابة العامة للجزاءات الانفرادية أثناء جائحة مرض فيروس كورونا
6	ثالثاً - وضع نظم للجزاءات أثناء الجائحة
6	ألف - لمحة عامة
11	باء - أنواع الجزاءات الانفرادية المطبقة في سياق الجائحة وأثرها على البلدان المستهدفة
12	رابعاً - آثار الجزاءات على التمتع بحقوق الإنسان في الدول المستهدفة
13	ألف - حقوق الإنسان المتأثرة بالجزاءات الانفرادية في سياق الجائحة
19	باء - الفئات السكانية الأشد ضعفاً المتضررة من الجائحة
21	جيم - حقوق الإنسان للأفراد من بلدان ثالثة
22	خامساً - فعالية الإعفاءات لأسباب إنسانية
25	سادساً - إيصال المعونة الإنسانية
25	سابعاً - الآثار الطويلة الأجل للجزاءات الانفرادية على حقوق الإنسان
27	ثامناً - استنتاجات وتوصيات
27	ألف - الاستنتاجات
28	باء - التوصيات

أولا - مقدمة

1 - تشكل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً عالمياً بالنسبة للمجتمع العالمي ومنظومة حقوق الإنسان برمتها، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الأمن الشخصي والحق في الصحة والحق في الغذاء. وتشكل أيضاً تحدياً لقدرة الدول والمنظمات الدولية على العمل معاً بروح تعددية الأطراف والتعاون والتضامن لضمان ألا يُترك أي أحد خلف الركب وألا يُحرم أي أحد من المساعدة الطبية، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، الذين هم أكثر عرضة بكثير للإصابة بالمرض. وتهدد جائحة كوفيد-19 بإتقال كاهل نظم الرعاية الصحية العامة، ويترتب عليها آثار مدمرة في جميع مجالات الحياة على صعيد العالم برمته.

2 - وقد أُبلغ عن كوفيد-19 لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وصنفته منظمة الصحة العالمية باعتباره جائحة في 11 آذار/مارس 2020⁽¹⁾. وبحلول 6 تموز/يوليه 2020، كان عدد الحالات المُبلَّغ عنها قد ارتفع ليصل إلى 11,302 مليون حالة في 216 بلداً وإقليماً، وارتفع عدد الوفيات ليصل إلى 806 531⁽²⁾. وعانت معظم البلدان من نقص في المواد الطبية⁽³⁾، مما أدى إلى الاعتماد على التجارة الدولية لمكافحة المرض. بيد أنه وُجدت صعوبة في تأمين المواد نظراً لارتفاع الأسعار الناجم عن التدافع العالمي للحصول على الإمدادات⁽⁴⁾ وتعطيل خدمات الشحن العادية⁽⁵⁾.

3 - وبسبب العقوبات التي اعترضت جهود الحصول على الأدوية والإمدادات من خلال القنوات التجارية العادية، صار تحدي مكافحة كوفيد-19 شديداً للغاية بالنسبة للبلدان المستهدفة بالجزاءات الانفرادية التي كانت تمنعها أصلاً من المشاركة في النظام التجاري الدولي.

4 - ويتضمن هذا التقرير لمحةً عامةً وتقييماً لأثر الجزاءات الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان أثناء جائحة كوفيد-19، والحقوق والفئات السكانية الأكثر تضرراً، ولمدى فعالية وكفاية الإعفاءات التي تُمنح لأسباب إنسانية. ولهذا الغرض، اصلت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، في 6 أيار/مايو 2020، مع جميع الدول، وكذلك مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ودعتها إلى تقديم بيانات لتحديد مجالات الانشغال الرئيسية. وتلقت المقررة الخاصة ردوداً من الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وسويسرا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وناميبيا، والاتحاد الأوروبي. ووردت

(1) منظمة الصحة العالمية، "أرشيف كوفيد-19: التسلسل الزمني لإجراءات المنظمة"، 27 نيسان/أبريل 2020.

(2) منظمة الصحة العالمية، (لوحة تتبع حالة الجائحة) "WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard"، متاح على الموقع التالي: www.who.int.

(3) United Nations, UN News, "UN leads bid to help 135 countries get vital COVID-19 medical kit, amid severe global shortages", 28 April 2020.

(4) Alvaro Espitia, Nadia Rocha and Michele Ruta, "Trade and COVID-19 guidance note: trade in critical COVID-19 products", World Bank Group, 27 March 2020.

(5) United Nations, "UN leads bid to help 135 countries get vital COVID-19 medical kit"

أيضاً ردود من منظمات دولية وجهات فاعلة في المجتمع المدني⁽⁶⁾. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لجميع الجهات المستجيبة.

ثانياً - الاستجابة العامة للجزاءات الانفرادية أثناء جائحة مرض فيروس كورونا

5 - تقر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عموماً، منذ بداية الجائحة، بالآثار المدمرة الناجمة عن الجزاءات الانفرادية وبال الحاجة إلى التضامن والاحترام التام لجميع حقوق الإنسان.

6 - وفي هذا الصدد، دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها المؤرخ 24 آذار/مارس، إلى التخفيف من الجزاءات أو تعليقها، وأعقب ذلك نداء الأمين العام في 26 آذار/مارس من أجل رفع الجزاءات. وأصدرت المقررة الخاصة بياناً عاماً في 3 نيسان/أبريل حثت فيه على رفع جميع الجزاءات الانفرادية التي تعوق تدابير الاستجابة الإنسانية للدول الخاضعة للجزاءات، من أجل تمكين نظم الرعاية الصحية في تلك الدول من مكافحة جائحة كوفيد-19 وإنقاذ الأرواح.

7 - وفي 2 نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية العامة قرارها 270/74 المتعلق بالتضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)، وأقرت فيه بالحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف ووحدة الصف والتضامن.

8 - وفي 3 نيسان/أبريل، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً شدد فيه على أن الجزاءات ينبغي ألا تعوق إيصال المعدات واللوازم الضرورية لمكافحة فيروس كورونا والحد من انتشاره في جميع أنحاء العالم. وفي اليوم نفسه، أصدرت مجموعة الـ 77 والصين بياناً أهابت فيه بالمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حد لاستهداف البلدان النامية بالتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تقوض قدرة الدول على التصدي للجائحة بفعالية.

9 - وكما هو مبين في موجز الأمم المتحدة السياساتي المعنون "كوفيد-19 وحقوق الإنسان: كلنا معنيون"، الصادر في نيسان/أبريل 2020، من المهم "الاعتراف بالظروف الاستثنائية وإرجاء الجزاءات التي يمكن أن تعرقل قدرة [أي] بلد على التصدي للجائحة".

10 - وفي 30 نيسان/أبريل، أصدر فريق من المقرررين الخاصين بياناً عاماً دعوا فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يعوق تدابير الاستجابة الإنسانية لمساعدة نظام الرعاية الصحية في البلد على مكافحة جائحة كوفيد-19.

11 - وفي 1 أيار/مايو، أصدرت المقررة الخاصة مذكرة إرشادية بشأن حقوق الإنسان في سياق كوفيد-19، دعت فيها إلى جملة أمور منها رفع أي جزاءات تعرقل الاتجار بالبضائع والسلع الأساسية اللازمة للعمل الإنساني أو تحول دون إيصالها، أو تعليق هذه الجزاءات على الأقل، واستعراض كامل نطاق الجزاءات الانفرادية وخفضها إلى أدنى حد لتمكين الدول الخاضعة للجزاءات من كفالة الحماية الفعالة لسكانها أثناء كوفيد-19، ومن إصلاح اقتصاداتها وضمان رفاه شعوبها بعد الجائحة.

(6) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Call for submissions: UCM-Study on impact of unilateral sanctions on human rights during the state of emergency amid COVID-19 pandemic", available at www.ohchr.org/EN/Issues/UCM/Pages/call-covid.aspx

12 - وفي 24 نيسان/أبريل، أشار رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى ضرورة التضامن العالمي، وشدد على وجوب إتاحة إمكانية تدفق المعونة الإنسانية إلى البلدان دون حواجز من قبيل الجزاءات، لأن إجراءات منح الإعفاءات من الجزاءات لأسباب إنسانية "غالباً ما تكون مطولة ومكلفة"⁽⁷⁾.

13 - وفي 4 أيار/مايو، اعتمد رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز إعلاناً يعربون فيه عن إدانتهم الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية، ويحثون على إلغائها لضمان فعالية تدابير الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19. وقُدمت بيانات أخرى تتماشى مع البيانات التي سبق ذكرها من منظمة هيومن رايتس ووتش⁽⁸⁾ والعديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى⁽⁹⁾. ووضعت أجهزة الأمم المتحدة والأعضاء الآخرون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية لكوفيد-19 في 25 آذار/مارس لضمان الاستجابة بأكبر قدر من الفعالية للعواقب الإنسانية المباشرة وغير المباشرة للجائحة، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة أشد البلدان والفئات ضعفاً⁽¹⁰⁾.

ثالثاً - وضع نظم للجزاءات أثناء الجائحة

ألف - لمحة عامة

14 - على الرغم من أن العديد من البلدان تفرض جزاءات انفرادية، يركز هذا التقرير على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نظراً لأن حجم قوتها الاقتصادية وعلاقتها التجارية الواسعة النطاق وتكاملها المالي مع بقية العالم عوامل تمنحها نفوذاً قسرياً كبيراً حال استخدامها للجزاءات بغرض تحقيق أهدافها في مجال السياسة الخارجية.

15 - فالولايات المتحدة تفرض إجراءات حظر تجاري واسع النطاق، وجزاءات محددة الأهداف تنطوي عادةً على فرض قيود مالية على كيانات وأفراد. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، وسعت الولايات المتحدة من نطاق استخدامها للجزاءات والتهديد باستخدامها، على سبيل المثال من خلال النظر في أنواع جديدة من الجزاءات تتعلق بمحاولة اتهام الصين بالوقوف وراء انتشار المرض، مثل رفع الحصانة السيادية للصين⁽¹¹⁾.

(7) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, "COVID-19 a wake-up call to international community: urgent need for global solidarity to prevent poverty and food insecurity around the world," says IFRC President", 24 April 2020.

(8) هيومن رايتس ووتش، "إيران: على أمريكا تخفيف عقوباتها في ظل أزمة فيروس كورونا - يجب ضمان توفر المواد الأساسية"، 6 نيسان/أبريل 2020.

(9) متاحة على الموقع التالي: www.liftsanctionssavelives.org.

(10) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Global Humanitarian Response Plan: COVID-19* (Geneva, 2020).

(11) Jeff Mason, Matt Spetalnick and Humeyra Pamuk, "Trump threatens new tariffs on China in retaliation for coronavirus", Reuters, 30 April 2020.

16 - وتنفذ الولايات المتحدة جزاءاتها خارج حدودها الإقليمية، وبذلك فإن الكيانات والأفراد الأجانب الذين يتعاملون مع البلدان الخاضعة للجزاءات قد يواجهون عقوبات من الولايات المتحدة إذا ادعت الولايات المتحدة الولاية القضائية على عنصر من عناصر المعاملة، مثل استخدام دولارات الولايات المتحدة.

17 - وتُمنع الجهات الفاعلة من البلدان التي تستهدفها جزاءات الولايات المتحدة من استخدام الخدمات المتاحة على الإنترنت. وعلى وجه الخصوص، ينص اتفاق خدمة Zoom على أن الخدمة لا يمكن أن يستخدمها أشخاص مسجلون في كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران (جمهورية - الإسلامية) ودول أخرى مستهدفة وفقاً لتشريعات الولايات المتحدة، حتى لعقد اجتماعات افتراضية وحلقات دراسية شبكية لأغراض منها تثقيف الأطباء وتدريبهم أو لتقديم خدمات التطبيب عن بعد.

18 - وفيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، وجه العديد من الزعماء السياسيين المحليين والأجانب دعوات لتخفيف الجزاءات لأسباب إنسانية أثناء أزمة كوفيد-19. ومن بين التطورات التي جرت منذ شباط/فبراير 2020، تلاحظ المقررة الخاصة أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة أصدر ترخيصاً عاماً يأذن بإجراء معاملات مالية يدخل فيها المصرف المركزي لجمهورية إيران الإسلامية لشحن أصناف تتعلق بكوفيد-19، مثل الأدوية والمعدات⁽¹²⁾.

19 - وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن الولايات المتحدة واصلت إجراءات الإنفاذ ضد أفراد شتى فيما يتصل بانتهاكات مزعومة للجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية⁽¹³⁾. وثمة قلق أيضاً من معارضة الولايات المتحدة لجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية للحصول على قرض بقيمة 5 بلايين دولار من صندوق النقد الدولي لاستخدامه في مكافحة كوفيد-19⁽¹⁴⁾، وإصدارها صحيفة وقائع بعنوان "إيران: صحيفة وقائع بشأن معلومات مضللة تتعلق بكوفيد-19" ضممتها قائمة مفصلة بما وصفته بوقائع تتعلق بسوء تعامل البلد مع أزمة كوفيد-19.

20 - وعلاوة على ذلك، تلاحظ المقررة الخاصة أن الولايات المتحدة قامت، في 5 حزيران/يونيه 2020، بإزالة أسماء المنتجين الإيرانيين للمواد المستخدمة في علاج كوفيد-19 من قائمة الجزاءات التي فرضتها في كانون الثاني/يناير 2020 على قطاعي الصناعة التحويلية والصناعة في البلد، وذلك عن طريق إعادة تعريف قطاع الصناعة التحويلية بغرض استثناء أولئك المنتجين؛ لكن المواد المشمولة بهذا الإجراء كانت

(12) الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخزانة، الترخيص العام رقم 8، الإنذام ببعض المعاملات التجارية الإنسانية ذات الصلة بالمصرف المركزي لإيران، 27 شباط/فبراير 2020.

(13) United States, Department of State, "New sanctions under the Iran, North Korea, and Syria Nonproliferation Act (INKSNA)", press statement by Michael R. Pompeo, Secretary of State, 25 February 2020
S. Hsu, "US seizes millions, disrupts purchase of oil tanker in move targeting Iran's elite Quds Force," United States, Department of State, "Sanctions on entities trading in or transporting Iranian petrochemicals", fact sheet, 18 March 2020
United States, Department of State, "Treasury designates IRGC-Qods Force front company and owner", press release, 1 May 2020.

(14) Abubakr Al-Shamahi, "Can the IMF overcome US roadblocks to give aid to Iran?", Al Jazeera, 17 April 2020
Ian Talley and Benoit Faucon, "U.S. to block Iran's request to IMF for \$5 billion loan to fight coronavirus," Wall Street Journal, 7 April 2020.

”للاستخدام في إيران حصراً وليست للتصدير من إيران“⁽¹⁵⁾. وفي إطار رد البلد على الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، زادت الشركات من قدرتها الإنتاجية لبعض الأصناف الطبية وقامت بتصديرها، مما أدى إلى نشوء معضلة بالنسبة لها: فإما أن تحصر إنتاجها فيما هو ضروري للسوق المحلية، أو تنتج ما يكفي لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الخارج فتكون عرضة لجزاءات الولايات المتحدة.

21 - ومنذ بداية أزمة كوفيد-19، لم يتم تخفيف الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومن بين المواقف الناجمة عن ذلك، أحالت المقررة الخاصة نداء عاجلاً مشتركاً إلى حكومة الولايات المتحدة وأصدرت بياناً صحفياً مشتركاً للدعوة إلى رفع الحظر وللإعراب عن القلق من أن المعدات التي تبرع بها رائد الأعمال الصيني، جاك ما، لمكافحة المرض تعذر وصولها إلى كوبا لأن الشركة الأمريكية التي استؤجرت لنقل الشحنة رفضت نقلها في آخر لحظة على أساس أن أنظمة الولايات المتحدة تمنعها من الوفاء بالالتزام⁽¹⁶⁾.

22 - وتشير المقررة الخاصة بقلق إلى التقارير التي تفيد بأن الشركتين الطبيتين السويسريتين IMT Medical و Acutronic Medical Systems لم تتمكنتا من شحن معدات طبية إلى كوبا، بعد أن اشترتهما شركة أمريكية⁽¹⁷⁾.

23 - وأدى إنفاذ جزاءات الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية إلى تعليق مصارف من القطاعين الخاص والعام في سويسرا تحويلات الأموال إلى كوبا، الأمر الذي منع بعض المنظمات الإنسانية السويسرية من التعاون مع الكيانات الطبية الكوبية⁽¹⁸⁾.

24 - وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها من أن كوبا لم تتمكن من المشاركة في اجتماع قمة افتراضي عبر خدمة Zoom لقادة منظمة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في 3 حزيران/يونيه 2020 لمناقشة جائحة كوفيد-19⁽¹⁹⁾.

25 - وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن الولايات المتحدة طلبت من دول أخرى عدم قبول المساعدة الإنسانية من كوبا، بما في ذلك أفرقة الأطباء الكوبيين الذين أرسلوا إلى بلدان أخرى لتقديم المعونة في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتي تتلقى كوبا من أجلها أموالاً يمكن أن تعوض عن بعض الآثار المترتبة على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة⁽²⁰⁾.

United States, Department of the Treasury, Resource Center, “Office of Foreign Assets Control FAQs: Iran (15) .sanctions – Executive Order (E.O.) 13902 on imposing sanctions with respect to additional sectors of Iran”

OHCHR, “US must lift its Cuba embargo to save lives amid COVID-19 crisis, say UN experts”, 30 April 2020; Yisell Rodríguez Milán, “La historia no contada de cómo un avión con suministros médicos desde .China no ha podido entrar a Cuba”, *Granma*, 1 April 2020

Walkiria Juanes Sánchez and Ronald Suárez Rivas, “U.S. company buys ventilator supplier and cancels (17) .shipments to Cuba citing blockade”, *Granma*, 13 April 2020

.Europe – Third World Centre (CETIM), “Economic sanctions and COVID-19 pandemic”, 11 May 2020 (18)

“Bloqueo de EE.UU. impide a Cuba participar en foro multilateral; Capturados en Venezuela 57 (19) mercenarios; Protestas por racismo en EE. UU.; Bolsonaro bloquea fondos para lucha contra la COVID-19”, *Granma*, 5 June 2020

.Peter Kornbluh, “Covid-19: Cuba deserves relief from US sanctions”, *The Nation*, 31 March 2020 (20)

26 - وفيما يتعلق بالجزءات المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، تلاحظ المقررة الخاصة أنه منذ بدء جائحة كوفيد-19، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتجميد الأصول الموجودة في الولايات المتحدة العائدة لخمس جهات من مالكي ومشغلي السفن الأجانب قيل إنها قامت بنقل النفط الفنزويلي. وهذه الجهات هي الذراع التجارية السويسرية لشركة روسنفت (Rosneft) الروسية وأربع شركات مقرها في اليونان وجزر مارشال مسجلة في عداد مالكي السفن⁽²¹⁾.

27 - وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أنه ورد في التقارير في حزيران/يونيه 2020 أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية "كان يستعد لإضافة ما يصل إلى 50 ناقلة إلى قائمته السوداء" لعملها مع قطاع النفط الذي تديره الدولة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، "مما يوسع من نطاق الجهود الرامية إلى خنق تجارة الوقود بين إيران وفنزويلا"⁽²²⁾.

28 - وفيما يتعلق بالجزءات المفروضة على بلدان أخرى، ترحب المقررة الخاصة بالأبناء التي تعيد بأن مصرفين في زمبابوي قد أزيلا في 21 أيار/مايو 2020 من قائمة الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، مما أتاح للمصرفين الحصول على الائتمان الأجنبي؛ وقد اعتبرت جهات فاعلة محلية أن هذه الخطوة ستساعد زمبابوي على مكافحة الجائحة، رغم أن رفع الجزاءات لم يكن مرتبطا على وجه التحديد بذلك الغرض⁽²³⁾.

29 - وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها من دخول قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (Caesar Syria Civilian Protection Act) حيز النفاذ في 17 حزيران/يونيه 2020، وهو قانون مكمل للعقوبات القائمة التي تفرضها الولايات المتحدة على الجمهورية العربية السورية باستهداف الكيانات والأفراد الذين يسهلون حصول حكومة الجمهورية العربية السورية على سلع أو خدمات أو تكنولوجيات تدعم أنشطتها العسكرية أو صناعة الطيران فيها أو صناعاتها النفطية والغازية. ويتضمن القانون ترخيصا عاما للعمل الإنساني الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية⁽²⁴⁾.

30 - والجزاءات الانفرادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي تشمل عادة تدابير لحظر توريد الأسلحة ضد البلدان الخاضعة للجزاءات، ويمكن أن تنطبق هذه التدابير على مجموعة واسعة من المواد المزدوجة الاستخدام ولكنها لا تستهدف قطاعات اقتصادية برمتها، كما تشمل تدابير ضد الكيانات والأفراد تتخذ عادة شكل جزاءات مالية، مثل تجميد الأصول وفرض القيود على السفر⁽²⁵⁾.

31 - وتلاحظ المقررة الخاصة أن المفوضية الأوروبية أصدرت في 11 أيار/مايو 2020 مذكرة إرشادية لتيسير شحن المعونة الإنسانية المتصلة بفيروس كورونا إلى البلدان الخاضعة للجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. وقد حددت المذكرة أربعة مبادئ تتمثل في ما يلي: (أ) يجب ألا تعوق الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي إمدادات المعونة الإنسانية؛ (ب) ينبغي أن تتضمن الجزاءات التي يفرضها الاتحاد

(21) "U.S. sanctions four shipping companies and ships over Venezuelan oil", The Maritime Executive, 2 June 2020

(22) Ian Talley and Bradley Hope, "U.S. sets plan to expand sanctions on tankers, in bid to pressure Venezuela," *Wall Street Journal*, 9 June 2020

(23) Columbus Mavhunga, "Zimbabwe welcomes removal of its banks from US sanctions list", *Voice of America*, 22 May 2020

(24) انظر: www.state.gov/caesar-syria-civilian-protection-act/

(25) Council of the European Union, "EU Restrictive Measures", fact sheet, 29 April 2014

الأوروبي إعفاءات لأسباب إنسانية، وفي حالة جائحة كوفيد-19، يجوز السماح بأنشطة مقيدة لا تشملها الإعفاءات؛ (ج) يعود الأمر إلى القائمين بالأنشطة الإنسانية في إظهار أن المعونة التي يقدمونها تتماشى مع الإعفاءات؛ (د) ينبغي أن يكون لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي جهة اتصال بشأن الاستثناءات وينبغي أن تتعاون جهات الاتصال في سياق جائحة كوفيد-19⁽²⁶⁾.

32 - والمملكة المتحدة التي ستطبق الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي حتى نهاية عام 2020، من المتوقع على نطاق واسع أن تحافظ بعد ذلك التاريخ على اتساق جزاءاتها الانفرادية مع جزاءات الاتحاد الأوروبي. وتقضي السياسة التي يتبعها البلد حالياً فيما يتعلق بالجزاءات المالية بإعطاء الأولوية للحالات المستعجلة والحالات الإنسانية في تجهيز طلبات الترخيص⁽²⁷⁾.

33 - ويعمل مكتب تنفيذ الجزاءات المالية في المملكة المتحدة بحزم أكبر حيال الشركات التي تنتهك الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، وقد فرض المكتب أكبر غرامة له على الإطلاق في آذار/مارس 2020⁽²⁸⁾.

34 - وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها من الادعاءات التي تقيد بأن مصرف إنكلترا منع حصول جمهورية فنزويلا البوليفارية على ما يقرب من بليون دولار من الذهب الذي تحتفظ به في المصرف ولكنها أرادت استخدامه في مكافحة جائحة كوفيد-19.

35 - وتلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن محكمة استئناف في المملكة المتحدة أصدرت حكماً في 16 حزيران/يونيه 2020 يضيء الشرعية على إنفاذ الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية باعتبار ذلك عاملاً في تقييم التقيد داخل المملكة المتحدة بالعقود التي ليست من عقود الولايات المتحدة⁽²⁹⁾.

36 - وورد في بعض البيانات التأكيد على أن الجزاءات المحددة الأهداف لا ينجم عنها أي تأثير على الحالة الإنسانية في البلد⁽³⁰⁾. غير أن تأثير هذه الجزاءات على حقوق الإنسان الواجبة للأفراد المستهدفين وأصحاب المؤسسات المستهدفة والعاملين فيها لا يتغير.

(26) European Commission, "Commission guidance note on the provision of humanitarian aid to fight the COVID-19 pandemic in certain environments subject to EU restrictive measures", document C (2020) 3179 (Brussels, 2020).

(27) United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Her Majesty's Treasury, Office of Financial Sanctions Implementation, *Financial Sanctions: Guidance* (London, 2020).

(28) United Kingdom, Her Majesty's Treasury, Office of Financial Sanctions Implementation, "Imposition of monetary penalty – Standard Chartered Bank" (London, 2020).

(29) Royal Courts of Justice, England and Wales Court of Appeal, *Lamesa Investments Limited v. Cynergy Bank Limited*, Appeal No. A4/2019/2463, Case No. 1236/5/7/15, Judgment, 30 June 2020.

(30) Human Rights Watch, "Venezuela: urgent aid needed to combat Covid-19 – water shortages in hospitals heighten risk in country, region", 26 May 2020.

باء - أنواع الجزاءات الانفرادية المطبقة في سياق الجائحة وأثرها على البلدان المستهدفة

37 - تفيد التقارير بأن الجزاءات المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، ولا سيما الجزاءات القطاعية الواسعة النطاق التي تفرضها الولايات المتحدة، وكذلك الجزاءات المالية والقيود المفروضة على السفر من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تؤثر على كامل نطاق حقوق الإنسان في البلد وتضر بقدرته على التعامل مع حالات الطوارئ، مثل جائحة كوفيد-19. وقد أدت القيود التي تكبل قدرة البلد على شراء الوقود من الخارج وغيره من الإمدادات اللازمة لإنشاء بنية تحتية وطنية ملائمة إلى الحد من حالة التأهب العام للنظام الصحي للاستجابة للآزمات. وأعاق تقليص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك خدمات التلفزيون القائمة على الاشتراك، حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

38 - وتتأثر كذلك بلدان أخرى تخضع للجزاءات. فكوبا لم تستطع دفع ثمن معدات طبية أجنبية لأن مصارف الجهات المعنية بالشحن ترفض مدفوعاتها. أما فيما يتعلق بالمعدات نفسها، فقد تعرضت المؤسسة المشتركة، وهي MediCuba، للصد من أكثر من 60 شركة من شركات الولايات المتحدة التي إما أنها لم تستجب أو قالت إنها لا تستطيع التعامل مع كوبا.

39 - ومنعت الجزاءات المالية أيضا أحد مقدم معونة متمركزا في الولايات المتحدة من تقديم الأموال لحفر آبار المياه لمستشفيات خاصة بالأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتناقلت التقارير أيضا أن منظمة غير حكومية من الولايات المتحدة تعمل في السودان لم تتمكن من إجراء التحويلات البرقية اللازمة لعملها، حتى بعد رفع الجزاءات المفروضة في هذا الصدد.

40 - ويقال إن الجزاءات القطاعية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الجزاءات التي تنطبق على المصارف والنقل والنفط والكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات وغيرها من التكنولوجيات، قد أعاققت قدرة البلد على التعامل مع الجائحة.

41 - ويلاحظ أن حقوق الضمان الاجتماعي والعمل والتنقل تتأثر سلبا في البلدان التي تفرض عليها الجزاءات مثل الاتحاد الروسي. فالقيود المفروضة على التأشيرات والقيود المالية تحرم الناس من فرصة القيام بالمهام المهنية والمبادلات في الخارج، بينما تؤثر الجزاءات السيبرانية على حرية التعبير وتبادل المعلومات، الأمر الذي يمكن أن يضر بالجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الحق في الحياة والحق في الصحة خلال حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19. فإن منع خدمات التداول بالفيديو التي يكون مواطنها في البلدان التي تفرض الجزاءات على البلدان المستهدفة بتلك الجزاءات، من قبيل بيلاروس وكوبا، يحول دون مشاركة هذه البلدان.

42 - والجهود التي تُبذل لتجاوز الحواجز المالية التي تحول دون مساعدة جمهورية إيران الإسلامية تواجه هي نفسها حواجز وتهديدات. ولقد أطلقت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة نظاماً أشبه بنظام المقايضة، يسمى أداة دعم المبادلات التجارية (Instrument in Support of Trade Exchanges)، وانضمت إليه بلجيكا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وهولندا؛ وتفيد التقارير بأن عددا كبيرا من المشرعين في الولايات المتحدة يؤيدون فرض جزاءات على الكيانات التي تستخدم هذه الأداة للقيام بمبادلات تجارية مع جمهورية إيران الإسلامية. ويتطلب مشروع آخر، وهو الآلية السويسرية للمعاملات التجارية من منطلقات إنسانية (Swiss Humanitarian Trade Arrangement)، الذي أنشأته حكومتا سويسرا والولايات المتحدة،

الوفاء بشروط إبلاغ احترازية كثيرة. وقد بدأ العمل بهذين البرنامجين في الوقت الذي بدأ فيه ظهور أزمة كوفيد-19، ولم يبلغ كل برنامج من البرنامجين سوى عن صفقة واحدة للمواد الطبية.

رابعاً - آثار الجزاءات على التمتع بحقوق الإنسان في الدول المستهدفة

43 - في المسودة الأولية لقرار جامع اقترحته الجمعية العامة بشأن الاستجابة الشاملة والمنسقة لجائحة كوفيد-19، "تهيب الجمعية العامة بجميع الدول الأعضاء إلى استكشاف السبل لإزالة أي عائق يحول دون إيصال المساعدة الإنسانية وإمكانية الحصول عليها، بما في ذلك تطبيق الإعفاءات من الجزاءات لأسباب إنسانية حيثما يكون لها أثر سلبي على قدرة الدول على الاستجابة بكفاءة، وتحديدًا في اقتناء المعدات واللوازم الطبية لعلاج سكانها بشكل مناسب في مواجهة جائحة كوفيد-19".

44 - وتشير المقررة الخاصة إلى ما يفهم بشكل عام مما ذكر أعلاه، وهو أن الجزاءات الانفرادية يمكن أن تكون لها آثار إنسانية سلبية، وأن هناك حاجة إلى التضامن والتعاون والتقيد بسيادة القانون ومرعاة حقوق الإنسان من جانب الدول المستهدفة والمستهدفة على حد سواء، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

45 - واعترفت الأمم المتحدة بالفعل في عام 2000 بالآثار الإنسانية السلبية للجزاءات المفروضة على الدول، رغم شرعيتها التي لا شك فيها عندما يكون مجلس الأمن هو من قررها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، يسعى مجلس الأمن إلى تطبيق الجزاءات بصورة مقيدة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الإنسانية السلبية.

46 - وتلاحظ المقررة الخاصة أن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص على أي إمكانية لفرض جزاءات دون إذن من مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، يشهد المجتمع العالمي تطبيق الدول والمنظمات الدولية جزاءات انفرادية على نطاق واسع، وكثيراً ما يكون ذلك دون إذن من مجلس الأمن أو بما يتجاوز ما يأذن به المجلس. وكما ورد في تقرير المقرر الخاص المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/45/7)، فإن الدول والمنظمات الإقليمية لا تطبق الجزاءات المحددة الأهداف فحسب، بل تطبق أيضاً الجزاءات القطاعية أو الشاملة بصورة أكثر فأكثر تواتراً وتفرض إجراءات الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري، فضلاً عن إجراءات تقييد النقل والشحن والتحويلات المصرفية والخدمات الإلكترونية، وهي إجراءات يُستعان في تنفيذها بجزاءات تبعية ويعقبها إفراط متزايد في الامتثال، وهو ما يؤثر على تمتع السكان المستهدفين بحقوق الإنسان.

47 - وتؤكد المقررة الخاصة أن الجزاءات الانفرادية، في سياق جائحة كوفيد-19، تؤثر على حقوق الإنسان نفسها التي تتأثر في فترات أخرى. وكما يلاحظ عدد من المستجيبين (الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ومجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تمثل الأطباء السودانيين)، فإن آثار الجزاءات الانفرادية تتفاقم بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان المستهدفة، واستحالة شراء أو تسليم المعدات أو الأغذية أو الأدوية الضرورية، وتزايد مستوى الإفراط في الامتثال عندما ترفض المصارف والمؤسسات التعامل مع كيانات الدولة المستهدفة خوفاً من انتهاك نظم الجزاءات، حتى في الحالات التي لا تكون فيها الكيانات المعنية مدرجة في قوائم الجزاءات.

ألف - حقوق الإنسان المتأثرة بالجزءات الانفرادية في سياق الجائحة

48 - اعترف جميع المستجيبين وأكدوا عموماً أن الحق في الصحة هو أكثر الحقوق تضرراً في سياق جائحة كوفيد-19. وتلاحظ المقررة الخاصة أن أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية الذي تكفله المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشمل، في جملة أمور، خفض معدل وفيات الرضع؛ والنمو الصحي للطفل؛ والوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها؛ وتهيئة الظروف المواتية لكفالة حصول الجميع على الخدمات الطبية والعناية الطبية في حالة المرض. وتشير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة 12 من تعليقها العام رقم 14 (2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، إلى توافر المرافق والسلع والخدمات الصحية، بما في ذلك إمكانية الوصول المادي والاقتصادي والحصول على المعلومات، استناداً إلى معايير غير تمييزية وإلى المقبولية والجودة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عناصر ذلك الحق.

49 - وبينما تسلم المقررة الخاصة بأن اقتصادات الدول المستهدفة يمكن أن تكون أو هي بالفعل في حالات حرجة، فإنها تصر على أن الجزءات الانفرادية تزيد من إعاقة قدرة البلدان المستهدفة على مكافحة الجائحة. فبعض البلدان المستهدفة يواجه عدم كفاية عدد الموظفين الطبيين الذين هاجروا إلى دول أكثر استقراراً (جمهورية فنزويلا البوليفارية)⁽³¹⁾ ونقصاً في الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لتشخيص وعلاج كوفيد-19 والأمراض الأخرى، بما في ذلك نقص إمدادات الأكسجين وأجهزة التنفس (إيران (جمهورية - الإسلامية)، والسودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا)، ومجموعات أدوات الوقاية (كوبا)⁽³²⁾، وقطع الغيار، والبرمجيات (الجمهورية العربية السورية)⁽³³⁾، السودان⁽³⁴⁾، وكوبا) والوقود والكهرباء ومياه الشرب ومياه النظافة الصحية (الجمهورية العربية السورية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))⁽³⁵⁾.

50 - وتتضمن تقارير الأمم المتحدة إشارات إلى وجود أزمة في نظام الرعاية الصحية في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ عام 2014⁽³⁶⁾. واليوم، وبسبب الأزمة الاقتصادية والجزءات الاقتصادية والمالية والتجارية والجزءات المفروضة على النقل التي تُشدّد باستمرار، تعيد منظمة هيومن رايتس ووتش بأن المطهرات، بما في ذلك الصابون، "تكاد تكون معدومة" في المستشفيات الفنزويلية. وعلاوة على ذلك، فإن نقص المياه الصالحة للشرب وللأغراض الصحية والنظافة يجعل غسل اليدين، وهي الوسيلة الوقائية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، أمراً مستحيلاً⁽³⁷⁾.

(31) Human Rights Watch, "Venezuela: urgent aid needed to combat Covid-19".

(32) رسالة مؤرخة 6 نيسان/أبريل 2020 من كوبا.

(33) نقابة أطباء السودان، ونقابة الأطباء السودانيين، ونقابة الأطباء السودانيين في أيرلندا، ورابطة الأطباء السودانيين الأمريكيين، ورابطة الأطباء السودانيين في قطر، ورابطة المهنيين الطبيين السودانيين الأستراليين.

(34) رسالة مؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 من منظمة الإنسانية الجديدة (New Humanity).

(35) المذكرة رقم 100/20 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف.

(36) انظر، على سبيل المثال، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *Human Rights Violations in the Bolivarian Republic of Venezuela: A Downward Spiral With no End in Sight* (حزيران/يونيه 2018)، الصفحات 39-45 من النص الإنكليزي.

(37) منظمة الصحة العالمية، "Infection prevention and control during health care when coronavirus disease (COVID-19) is suspected or confirmed: interim guidance"، 29 حزيران/يونيه 2020؛ منظمة الصحة العالمية، "Critical preparedness, readiness and response actions for COVID-19: interim guidance" 24 حزيران/يونيه 2020.

51 - وبسبب التدابير التقييدية المفروضة، لم يتسن للجمهورية العربية السورية إجراء سوى 100 اختبار للكشف عن كوفيد-19 يوماً منذ بداية الجائحة، وهو عدد لا يكفي لتقييم تطور المرض. ويعاني البلد من عدم وجود الأدوية وأدوات الوقاية والمعدات الطبية والبرامجيات⁽³⁸⁾. وتؤدي التدابير التي تؤثر في قطاع الطاقة الكهربائية إلى إلحاق أضرار جسيمة بالقطاعات الأخرى، بما في ذلك الصحة والغذاء والتعليم. وأما كوبا، فلكي تتمكن من ضمان الحد الأدنى من معايير الحماية الصحية، فقد خصصت 27,5 في المائة من ميزانيتها للقطاع الصحي في عام 2020⁽³⁹⁾. ويفيد مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان بأن 33 في المائة فقط من المرافق الصحية تقدم المجموعة الكاملة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وأن 30 في المائة منها لا تعمل على الإطلاق⁽⁴⁰⁾.

52 - ومن بين العقبات الشديدة التي تحول دون ممارسة الحق في الصحة في إيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وغيرها من الدول المستهدفة⁽⁴¹⁾، تُذكر القيود المفروضة على سبل الحصول على الاحتياطات من النقد الأجنبي بالدولار اللازمة لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية، واستحالة استخدام الأصول المصرفية المجمدة أو إجراء تحويلات مصرفية. وتؤدي حالات التأخير والتكاليف المتزايدة لعمليات التحويل والتسليم المصرفية إلى ارتفاع أسعار المعدات الطبية والأغذية وغيرها من السلع الأساسية، ولا سيما في جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁴²⁾. وأفادت مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تمثل الأطباء السودانيين بأن تكلفة أسطوانات الأوكسجين "ارتفعت ارتفاعاً كبيراً من 55 دولاراً إلى 110 دولارات" في السودان.

53 - وتقيد التقارير بأن بعض المعدات الطبية والأدوية (إيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وكوبا، من بين بلدان أخرى) ليست متاحة للشراء على الإطلاق بسبب عدم توفر الموارد المالية أو رفض المصنعين الدخول في معاملات مع دول وشركات مستهدفة أو إجمام المصارف عن الإذن بإجراء التحويلات المصرفية أو المبالغة في توسيع نطاق الشروط المفروضة على التحويلات، فضلاً عن رفض شركات أخرى أن تكون طرفاً في المعاملات بسبب التخوف من الجزاءات التبعية حتى عندما تكون الشركات في البلدان المستهدفة غير مدرجة في قوائم الجزاءات (الإفراط في الامتثال).

54 - وقد أُفيد بأن كوبا لم تتمكن، بسبب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، من شراء أجهزة التنفس الرئوي اللازمة لمكافحة كوفيد-19 من الشركة المصنعة، لأن شركة في الولايات المتحدة اشترتها، مما أدى فوراً إلى تعليق جميع العلاقات التجارية مع كوبا. وتشير جمهورية إيران الإسلامية إلى العوائق التي تعترض شراء معدات التخدير والتنفس وطب العيون والقلب والتنظير وغيرها من المعدات الصيدلانية؛ وأجهزة

يونيه 2020، "Human Rights Watch، "Venezuela: urgent aid needed to combat Covid-19"، المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

(38) المذكرة رقم 20/100 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف.

(39) المذكرة رقم 2020/252 الموجهة من البعثة الدائمة لكوبا في سويسرا.

(40) بيان مقدم من مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان، 15 حزيران/يونيه 2020.

(41) الورقة المشتركة الصادرة عن مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وشبكة الأعمال الخيرية والأمنية، ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات، 15 حزيران/يونيه 2020؛ والمذكرة رقم 20/100 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف.

(42) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

التنفس الصناعي، والتصوير المقطعي وغسيل الكلى، والعلاج المستمر إثر استبدال الكلى، والأوكسجة الغشائية خارج الجسم، والأشعة الرقمية، والصدمات الكهربائية، وتفاعل البوليميراز التسلسلي باستخدام إنزيم النسخ العكسي، ومنظار الحنجرة بالفيديو ومعدات السونوغرافيا المحمولة، والاختبارات، والأدوات الوقائية وضمادات الجروح المتقدمة⁽⁴³⁾.

55 - وأفادت التقارير بأنه جرى تجميد ست عشرة عملية تحويل من مصرف بانيتسمو في بنما كان من المقرر استخدامها لأغراض إنسانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁴⁴⁾. وعلاوة على ذلك، مددت الفترة اللازمة لتجهيز التحويلات المصرفية من جمهورية فنزويلا البوليفارية أو إليها من يومين إلى 45 يوماً، كما ارتفعت الرسوم المصرفية من 0,5 إلى 10 في المائة⁽⁴⁵⁾.

56 - وفي نيسان/أبريل 2020، منعت المصارف في سويسرا تحويلات تبرعات إلى كوبا قدمتها المنظمات السويسريتان MediCuba-Suiza و Asociación Suiza-Cuba بهدف مكافحة الجائحة⁽⁴⁶⁾. وتفيد البلدان المستهدفة جميعاً، بما فيها إيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية والسودان وكوبا، أنه من المستحيل شراء معدات طبية لعلاج كوفيد-19 وغيره من الأمراض.

57 - وأعيق أيضاً إعمال الحق في الصحة بسبب انقطاع الكهرباء، بحيث يحول ذلك دون سير العمل في المستشفيات بصورة طبيعية (إيران (جمهورية - الإسلامية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية))، وعدم توفر الوقود، وهو ما يمنع الناس من الذهاب إلى المستشفيات ويحول دون استخدام سيارات الإسعاف⁽⁴⁷⁾.

58 - إن الطابع الاقتصادي لأغلبية الجزاءات الأحادية الجانب، ولا سيما تلك التي تُقرر لغرض "فرض أقصى قدر من الضغط"، يؤدي إلى انتهاك الحق في الغذاء (إيران (جمهورية - الإسلامية)، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية))، كما ذكرت غالبية الجهات المجيبة بشأن الدول المستهدفة؛ وقد بدأت هذه الحالة تلمس بالفعل في البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية لأن الجزاءات الأحادية الجانب تعطل سلاسل الإمداد الغذائي القائمة (الجمهورية العربية السورية⁽⁴⁸⁾ والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)) أو ستحدث في المستقبل بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي والنقل (جمهورية فنزويلا البوليفارية)⁽⁴⁹⁾. وتفيد التقارير بأن ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات المصرفية وغيرها من التكاليف وانخفاض الواردات يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية (الجمهورية العربية السورية). وعلى نحو

(43) ردود جمهورية إيران الإسلامية وتعليقاتها، المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020.

(44) الورقة المشتركة الصادرة عن مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وشبكة الأعمال الخيرية والأمنية، ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات.

(45) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

(46) المذكرة رقم 2020/252 الموجهة من البعثة الدائمة لكوبا في سويسرا.

(47) "Human Rights Watch, "Venezuela: urgent aid needed to combat Covid-19".

(48) المذكرة رقم 20/100 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف؛ وبيان مقدم من مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان.

(49) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

ما أفاد به مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان أيضاً، فإن الجزاءات الاقتصادية تبقى أسعار الأغذية مرتفعة جداً حتى في موسم جني المحاصيل⁽⁵⁰⁾.

59 - ويشكل حظر التمييز جزءاً لا يتجزأ من ممارسة الحق في الصحة (التعليق العام رقم 14، الفقرة 12) والحق في الحياة. ويعرب بيان رئيس مجلس حقوق الإنسان الصادر في 29 أيار/مايو 2020 (A/HRC/PRST/43/1) عن بالغ القلق لأن جائحة كوفيد-19 تؤدي إلى إدامة أوجه عدم المساواة القائمة وتفاقمها، ولكنه للأسف لا يعالج حقيقة أن الجزاءات القائمة والفعلية الأحادية الجانب والمفروضة على نحو 20 في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تزيد حالياً من تفاقم المآسي المذكورة أعلاه، وبالتالي فإنها تميز ضد سكان البلدان المستهدفة.

60 - وأفادت عدة جهات مجيبة (إيران (جمهورية - الإسلامية) وبيلاروس والجمهورية العربية السورية والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وناميبيا، وعدد من المنظمات غير الحكومية) أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤثر تأثيراً سيئاً على ممارسة الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل، بما في ذلك الحق في مستوى معيشي مناسب والحق في العمل (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 6 و 11)⁽⁵¹⁾.

61 - ويؤدي الحصول على المعلومات دوراً هاماً في مكافحة الجوائح⁽⁵²⁾، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأعراض والتشخيص ووسائل العلاج⁽⁵³⁾. غير أن المقرر الخاص يلاحظ أن المجتمع العالمي يركز في معظمه على التزام الدول بضمان الوصول إلى المعلومات داخل كل بلد على حدة، بينما التدابير التي تمنع رعايا الدول المستهدفة من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بكوفيد-19 وغيرها من المعلومات الحيوية تظل بعيدة عن الأنظار.

62 - إن أثر الجزاءات الأحادية الجانب على سبل الحصول على المعلومات في سياق جائحة كوفيد-19 ذو شقين. فلا يمكن استخدام الخدمات والبرامجيات في خدمات الإنترنت التجارية أو الربط الإلكتروني، على سبيل المثال⁽⁵⁴⁾، حتى في الأنشطة غير التجارية، نتيجة لاتفاقات الخدمة (بالنسبة لمن يعيش من الناس في إيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقرم) أو من خلال تشريعات الولايات المتحدة⁽⁵⁵⁾، حتى للاتصالات والتنسيق بين الأطباء لتبادل خبراتهم بشأن الأعراض

(50) بيان مقدم من مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان.

(51) المذكرة رقم 02-16/721 المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لبيلاروس في جنيف.

(52) مفوضية حقوق الإنسان، "كوفيد-19: خبراء حقوقيون دوليون يدعون الحكومات إلى تعزيز وحماية الوصول إلى المعلومات أثناء جائحة فيروس كورونا"، 19 آذار/مارس 2020، OHCHR، "COVID-19: Governments must promote and protect access to and free flow of information during pandemic - international experts", 19 March 2020.

(53) منظمة الصحة العالمية، "الوصول إلى مسرع أدوات كوفيد-19: مبادرة تعاون عالمية لتسريع وتيرة التطوير والإنتاج والتوزيع المنصف لوسائل التشخيص والعلاج واللقاحات الجديدة لمواجهة كوفيد-19"، 24 نيسان/أبريل 2020، WHO، "Access to COVID-19 tools (ACT) accelerator: a global collaboration to accelerate the development, production and equitable access to new COVID-19 diagnostics, therapeutics and vaccines", 24 April 2020.

(54) الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، الأمر التنفيذي رقم 13685 الذي ينص على تجميد ممتلكات بعض الأشخاص وحظر بعض المعاملات فيما يتعلق بمنطقة القرم في أوكرانيا: الترخيص العام رقم 9 - تصدير بعض الخدمات والبرامجيات ذات الصلة بالاتصالات القائمة على الإنترنت المأذون بها (19 كانون الأول/ديسمبر 2014)، الفقرة (د).

(55) الفقرة 12 من شروط خدمة برنامج "زوم" (Zoom)، اعتباراً من 13 نيسان/أبريل 2020.

والتشخيص ووسائل العلاج⁽⁵⁶⁾. وفي حين يمكن أن تكون القيود التي تُفرض على التأشيرات والسفر عائقاً يحول دون الحصول على المعلومات في غير زمن الجائحة أيضاً⁽⁵⁷⁾، فقد تبين أن إتاحة إمكانية الوصول المفتوح إلى المنصات الإلكترونية أمر حيوي في ظروف الجائحة. فنفس القيود تقتضي حظر تصدير التكنولوجيا، مع أنها ضرورية لعدد من الأمور منها ماسحات الأشعة المقطعية وأجهزة التنفس⁽⁵⁸⁾.

63 - وقد مُنعت بلدان أخرى من استخدام المنصات الإلكترونية أيضاً، ولا سيما برنامج "زوم" - الذي اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعماله لأغراض رسمية. ونتيجة لذلك، كان على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تستثمر في وضع منصة خاصة للأمم المتحدة. وقد تفاوضت بعض البلدان (وبخاصة بيلاروس) على الحصول على إذن بالدخول على أساس ثنائي⁽⁵⁹⁾. وقد أُفيد بأن رعايا جمهورية إيران الإسلامية لا يستطيعون الحصول على المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 وأعراضه، حتى من الحكومة، بسبب الرقابة التي تفرضها غوغل على برنامج AC19 (وهو تطبيق استحدثته جمهورية إيران الإسلامية)⁽⁶⁰⁾. ولم يتمكن الأطباء في البلد من الدخول إلى قواعد البيانات الطبية (PubMed) بعد أن نُقل الخادوم الذي توجد عليه إلى غوغل⁽⁶¹⁾. وتشير جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى إعاقة الحصول على المعلومات التي كانت تبث على شاشات التلفزيون بسبب توقف تشغيل شركة DirectTV Venezuela، التي كانت تمثل 43 في المائة من السوق، وذلك بسبب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة في أيار/مايو 2020⁽⁶²⁾.

64 - ومن العقبات الأخرى التي تحول دون الحصول على المعلومات عدم كفاية فرص حصول الأفراد على المعلومات المتعلقة بالجزاءات - الإدراج في قوائم الجزاءات، وآليات الحصول على التراخيص، والإعفاءات لأسباب إنسانية، والمعونة الإنسانية - لأنها ليست شفافة بما فيه الكفاية. وهذا يؤدي عادة إلى الإفراط في الامتثال من جانب الجهات الفاعلة الخاصة حتى وإن لم تقم الدول مصدر الجزاءات بفرص جزاءات محددة.

65 - ويُستشهد بانتهاكات الحق في التعليم في إيران (جمهورية - الإسلامية) والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بسبب استحالة استخدام المنصات على الإنترنت لأغراض تعليمية، وعلى المدى الطويل، نظراً لتدهور الحالة الاقتصادية. وأفاد مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان بأن الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة في سياق تفشي كوفيد-19 تؤثر على الأرجح على الالتحاق بالمدارس وعلى زيادة معدل التسرب من المدارس⁽⁶³⁾.

(56) الولايات المتحدة، الأمر التنفيذي رقم 13606 الذي يقضي بتجميد ممتلكات بعض الأشخاص في الولايات المتحدة ويوقف دخولهم إليها فيما يتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من جانب حكومتي إيران وسوريا عن طريق تكنولوجيا المعلومات (22 نيسان/أبريل 2012).

(57) المذكرة رقم 02-16/721 المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لبيلاروس في جنيف.

(58) المذكرة رقم 100/20 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف.

(59) المذكرة رقم 02-16/721 المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لبيلاروس في جنيف.

(60) الرسالة المؤرخة 12 آذار/مارس 2020 الموجهة من جمهورية إيران الإسلامية.

(61) ردود جمهورية إيران الإسلامية وتعليقاتها المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020.

(62) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

(63) بيان مقدم من مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان.

66 - وسيرا على نفس ما سارت عليه البيانات المذكورة أعلاه الصادرة عن مسؤولي الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، رد الاتحاد الروسي وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وناميبيا بأن استحالة الحصول على ما يلزم من أدوية ورعاية طبية وغذاء وطاقة كهربائية ووقود تؤدي إلى انتهاك الحق في الحياة للمصابين بمرض كوفيد-19، وكذلك لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على المساعدة الطبية والأدوية وهم يعانون من أمراض أخرى، أو الذين يعانون من سوء التغذية أو لا يقدر على الذهاب إلى المستشفيات بسبب عدم توفر المال أو الوقود أو لأسباب أخرى⁽⁶⁴⁾؛ وهذا انتهاك واضح للفقرة 7 من التعليق العام رقم 36 (2019) للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن الحق في الحياة⁽⁶⁵⁾، والفقرة تطلب من الدول احترام الحق في الحياة وكفالاته ضد "ما يمكن توقعه بشكل معقول من أخطار وأوضاع مميتة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الحياة".

67 - ويعترف المقرر الخاص بأن التعليق العام رقم 36 لا يشير إلى أثر الجزاءات الأحادية الجانب على التمتع بالحق في الحياة. وفي الوقت نفسه، فإن الأسباب المذكورة أعلاه تعوق قدرة الدول على "معالجة الظروف الاجتماعية العامة التي قد تتسبب في أخطار مباشرة تهدد حياة الأشخاص أو تمنعهم من التمتع بحقهم في الحياة بكرامة"، بما في ذلك "انتشار الأمراض التي تهدد الحياة... وانتشار الجوع وسوء التغذية والفقر المدقع والتشرد على نطاق واسع" و "كفالة إمكانية حصول الأشخاص دون تأخير... على السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والطاقة الكهربائية وخدمات الصرف الصحي" (التعليق العام رقم 36، الفقرة 26). وتفيد التقارير أيضا بأن القيود المفروضة على التأشيرات تنتهك الحق في الحياة، عندما لا يمكن العثور على أنواع محددة من الرعاية الطبية إلا في البلد المستهدف بالجزاءات⁽⁶⁶⁾.

68 - وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن فئات أخرى من الحقوق تتأثر أيضا. ومن الناحية العملية، فإن عدم توفر سبل الحصول على الأدوية والمياه والغذاء والصابون والاختبارات والأدوات الواقية لسكان البلدان المستهدفة، ولا سيما لأشد الفئات ضعفا، يجعل هؤلاء السكان يتوقعون إمكانية الوفاة؛ وثمة من يرى أن هذا يشكل تعذيباً لأن فيه انتهاكا للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تهدف إلى "صون كرامة الفرد وسلامته البدنية والعقلية معاً"، بما في ذلك حظر الأفعال "التي تسبب للضحية معاناة عقلية"⁽⁶⁷⁾. وتشير جمهورية إيران الإسلامية إلى ظروف الألم والاكتئاب النفسي التي يعاني منها المرضى الآخرون الذين يعانون من أمراض مزمنة لأن الجزاءات تمنع الحكومة من شراء الأدوية والمعدات اللازمة لتخفيف الألم⁽⁶⁸⁾.

69 - ونتيجة لذلك، تسعى بعض البلدان المستهدفة بالجزاءات إلى وصف تطبيق الجزاءات الانفرادية في سياق الجائحة بأنه جريمة ضد الإنسانية من خلال "استخدام الأغذية والمستحضرات الصيدلانية كأسلحة ضد المدنيين" (إيران (جمهورية - الإسلامية)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))، أو الإبادة الجماعية

(64) الرسالة المؤرخة 6 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من كوبا.

(65) هذا تعليق على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(66) المذكرة رقم 02-16/721 المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لنيبالروس في جنيف.

(67) التعليق العام رقم 20 (1992) للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)، الفقرتان 2 و 5.

(68) ردود جمهورية إيران الإسلامية وتعليقاتها المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020.

(الجمهورية العربية السورية، كوبا)، في انتهاك لمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتساوي في السيادة (إيران (جمهورية - الإسلامية)، الجمهورية العربية السورية).

70 - وتظل فئات أخرى من حقوق الإنسان المتأثرة بفرض الجزاءات المحددة الأهداف ذات أهمية في سياق الجائحة كذلك. وتشير المقررة الخاصة إلى أن الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك معايير المحاكمة وفق الأصول القانونية، يُنتهك من خلال فرض الجزاءات المحددة الأهداف، إذ لا تُعقد جلسات استماع في المحاكم وبالتالي يُمنع الأفراد من حماية أنفسهم⁽⁶⁹⁾.

71 - ومما أبلغ عنه أيضاً بصفة عامة (إيران (جمهورية - الإسلامية)، السودان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا) أن المصاعب الاقتصادية التي يزيد من تفاقمها تطبيقُ الجزاءات الانفرادية وظروفُ الجائحة تعوق الحقوق الفردية وكذلك الحقوق الجماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتتفق المقررة الخاصة مع من يرى أن نقص الموارد يزيد من التحكم الحكومي ولا يقلل منه، ويوفر أرضاً خصبة للفساد⁽⁷⁰⁾.

باء - الفئات السكانية الأشد ضعفاً المتضررة من الجائحة

72 - تلاحظ المقررة الخاصة أن جائحة كوفيد-19، وهي من حالات الطوارئ، قد أثرت في معظمها على الفئات التي هي بالفعل الأكثر ضعفاً، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم توفر الموارد المالية اللازمة⁽⁷¹⁾. وتبين الردود الواردة من الدول وغيرها من الكيانات الأثر الإنساني السلبي على جميع فئات الأفراد الذين اعتبرتهم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الفئات الضعيفة في الفقرات 21 إلى 26 من تعليقها العام رقم 14: النساء والأطفال (جمهورية فنزويلا البوليفارية)⁽⁷²⁾، والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، وكذلك المهاجرون واللاجئون (إيران (جمهورية - الإسلامية)، السودان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))، والأشخاص المحتجزون (جمهورية فنزويلا البوليفارية)⁽⁷³⁾، والأشخاص من المناطق المكتظة ذات الدخل المنخفض أو العاملون لحسابهم الخاص (إيران (جمهورية - الإسلامية)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))⁽⁷⁴⁾، والأشخاص العاطلون عن العمل⁽⁷⁵⁾ أو من هم بلا مأوى (ناميبيا).

73 - ومن الموثق جيداً أن حركات الهجرة وتدفقات اللاجئين الحالية التي نشأت عن الأزمات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من الأزمات يمكن أن تفاقمها الجزاءات التي تُفرض على البلدان

(69) القرار 1597 (2008) الصادر عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الفقرة 5-1؛ وانظر: Peter Wallensteen and Carina: *International Sanctions: Between Words and Wars in the Global System* (London, Routledge, 2005).

(70) الورقة المشتركة الصادرة عن مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وشبكة الأعمال الخيرية والأمن، ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات.

(71) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

(72) مجموعة من المنظمات غير الحكومية تمثل أطباء سودانيين، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وناميبيا.

(73) Human Rights Watch, "Venezuela: urgent aid needed to combat Covid-19".

(74) المرجع نفسه؛ والمذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف؛ ورسالة موجهة من مؤسسة "ماعت" للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(75) المذكرة رقم 721/16-02 المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لبيلاروس في جنيف.

التي يفر منها المهاجرون أو اللاجئون، كما حدث مع هروب ملايين الفنزويليين إلى كولومبيا⁽⁷⁶⁾ ومع عودة مئات الآلاف من الأفغان من جمهورية إيران الإسلامية⁽⁷⁷⁾. وقد كان أثر جائحة كوفيد-19 وخيماً بوجه خاص في كلتا الدولتين المستهدفتين، مما أسهم في حركات الهجرة⁽⁷⁸⁾. وليس هناك بالضرورة ما يكفل حقوق الإنسان للأشخاص الفارين من إيران (جمهورية - الإسلامية) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عندما يعبرون الحدود إلى بلدان أخرى؛ فلم تتوفر للعديد من الفنزويليين الذين فروا إلى كولومبيا إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، كما أن تفاقم أزمة كوفيد-19 في كولومبيا قد أدى إلى عودة البعض إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁷⁹⁾.

74 - وتلاحظ المقررة الخاصة أنه نظراً للتركيز أساساً على توزيع الموارد اللازمة لعلاج مرضى كوفيد-19 والنقص الحاد في الإمدادات والأدوية، إلى جانب القيود المفروضة على الشحن بسبب الجزاءات الانفرادية، يبدو أن الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة هم من بين الفئات الأكثر ضعفاً، إذ تحدثت التقارير عن زيادة في معدلات الوفيات في كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) والسودان⁽⁸⁰⁾ وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)⁽⁸¹⁾، لا سيما في صفوف المرضى الذين يحتاجون إلى غسيل الكلى أو زرع الأعضاء أو أي علاج آخر من العلاجات الطبية المعقدة.

75 - ويبدو أيضاً أن مواطني البلدان المستهدفة بالجزاءات الذين كانوا في الخارج في بداية انتشار الجائحة كانت حياتهم وصحتهم معرضتين للخطر لأن الجزاءات المفروضة على شركات النقل منعت إعادتهم إلى بلدانهم أو تسببت في وضعهم في ظروف غير مواتية⁽⁸²⁾. وقد حالت القيود المفروضة على النقل الجوي في الجمهورية العربية السورية دون هبوط الطائرات في المطارات الأوروبية لإعادة المواطنين السوريين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج⁽⁸³⁾.

Stephanie Nebehay, "Venezuela exodus set to top 5 million as long-term needs grow, officials say" Reuters, (76) 23 October 2019.

Frud Bezhan, "Afghanistan, the 'unintended casualty' of U.S. sanctions on Iran," Radio Free Europe/Radio International Organization for Migration (IOM), "Return of undocumented و Liberty, 14 August 2018 و Radio Free و Afghans: weekly situation report, 8-14 March 2020", ReliefWeb, 19 March 2020 Europe/Radio Liberty, "Over 400,000 Afghans returned home From Iran, Pakistan, says migration organisation," 31 October 2019.

Kourosh Ziabari, "COVID-19 has forced Afghan refugees in Iran to flee back to Afghanistan", Responsible (78) Statecraft, 20 April 2020.

Norwegian Refugee Council, "Covid-19 forces migrants and refugees back to crisis-ridden Venezuela", (79) 7 April 2020.

(80) نقابة أطباء السودان، ونقابة الأطباء السودانيين، ونقابة الأطباء السودانيين في أيرلندا، ورابطة الأطباء السودانيين الأمريكيين، ورابطة الأطباء السودانيين في قطر، ورابطة المهنيين الطبيين السودانيين الأستراليين.

(81) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

(82) المرجع نفسه.

(83) المذكرة رقم 20/100 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف.

- 76 - وقد حددت كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية (جمهورية - البوليفارية) والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وناميبيا الأطفال كواحدة من أكثر الفئات السكانية تضرراً.
- 77 - وقد اعترفت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مرارا بإمكانية تضرر المرأة من العنف الجنساني في سياق الجائحة⁽⁸⁴⁾، وهي حالة كثيرا ما تقامها المشاكل المتعلقة بإمدادات المياه⁽⁸⁵⁾. ومع ذلك، أفيد أنه بسبب تفاقم المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الجزاءات الانفرادية في سياق الجائحة، ما فتئت الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل الواجبة للمرأة تتأثر بصورة متزايدة، إذ المرأة تعمل أكثر في القطاع غير الرسمي أو العمل الحر وتتعرض لمخاطر عالية من التمييز في مجال العمل⁽⁸⁶⁾. وقد أفادت المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي بأن هذه الحالة تُهيئ أرضا خصبة للتجار بالبشر ولمستويات متزايدة من الفقر وعدم المساواة في أوساط النساء.

جيم - حقوق الإنسان للأفراد من بلدان ثالثة

- 78 - تلاحظ المقررة الخاصة أن مواطني البلدان الثالثة يمكن أن يتأثروا بالجزاءات الانفرادية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتتعلق الآثار المباشرة بحالات العمال المهاجرين واللجئين في البلدان المستهدفة بالجزاءات، الذين يبدو أنهم من بين الفئات الأكثر ضعفا في مواجهة الأزمة الاقتصادية والصحية المتدهورة. وقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 350 000 أفغاني ممن كانوا قد استقروا بالفعل في جمهورية إيران الإسلامية لسنوات عادوا إلى بلدهم بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2020⁽⁸⁷⁾. ووردت الإشارة مرارا إلى الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة بوصفها السبب الرئيسي لتدهور الحالة الاقتصادية في جمهورية إيران الإسلامية وعودة الأفغانيين إلى بلدهم⁽⁸⁸⁾.
- 79 - ومن الأمور الأخرى التي لوحظت في سياق انتشار الجائحة أثر الجزاءات الانفرادية على حقوق مواطني الدول الثالثة التي تواجه أيضا اضطرابات اقتصادية. فعلى سبيل المثال، خفضت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على جمهورية فنزويلا البوليفارية من شحنات فنزويلا من النفط والمنتجات النفطية الموجهة تحت شروط خاصة إلى دول كاريبية أخرى في إطار اتفاق النفط الكاريبي (PetroCaribe)⁽⁸⁹⁾. وكانت البلدان الـ 17 الأخرى، وغالبيتها بلدان نامية، ستستخدم النفط المخفض السعر أو تعيد بيعه بأسعار السوق، مع استخدام المكاسب المالية الناتجة عن ذلك في تطوير نظمها الصحية، إلى جانب التعليم والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية الأخرى، في حين كانت جمهورية فنزويلا البوليفارية ستحصل على إمدادات مثل الغذاء والدواء.

(84) United Nations Population Fund, "Gender equality and addressing gender-based violence (GBV) and coronavirus disease (COVID-19) prevention, protection and response", 23 March 2020.

(85) بيان مقدم من مكتب مفوضية حقوق الإنسان في السودان.

(86) إفادات بشأن السودان وردت من شبكة المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، وهي شبكة إقليمية لمنظمات حقوق المرأة.

(87) IOM, "Return of undocumented Afghans: weekly situation report, 21-27 June 2020", ReliefWeb, 2 July 2020.

(88) Stefanie Glinsk, "US-Iran tensions fuel Afghan returns", New Humanitarian, 06 February 2020 ; Nabila Ashrafi, "Numbers spike of Afghan migrants returning from Iran: IOM", Tolo News, 27 November 2019, .edited 27 November 2019.

(89) المذكرة الشفوية رقم 0116 المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية في جنيف.

80 - وتشير ناميبيا إلى العبء الواقع على الدول غير المستهدفة بالجزاءات والتي تقدم المعونة إلى الدول المستهدفة بالجزاءات وتتقاسم مواردها معها، نظراً لأن الجزاءات تقوض اقتصادات تلك الدول⁽⁹⁰⁾. وتشير كوبا إلى استحالة استخدام رعايا البلدان الثالثة للمنتجات الطبية الصيدلانية والعلاجات الطبية التي يتم تطويرها في كوبا خلال الجائحة، لأن الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة أسفرت عن ظهور عوائق تحول دون ذلك⁽⁹¹⁾.

81 - وأفيد أيضاً بأن حقوق رعايا البلدان الثالثة تتأثر بالجزاءات التبعية. فبالإضافة إلى المؤسسات الإنسانية، تمتنع الشركات والمصارف التي ترغب في الاحتفاظ بقدرتها على الوصول إلى الاقتصاد العالمي عن تقديم المعونة الإنسانية بسبب خطر تعرضها لعقوبات مغلظة، مثل الملاحقة الجنائية أو السجن لمدد مطولة أو الغرامات الثقيلة⁽⁹²⁾. وتفيد الجمهورية العربية السورية بأنه حتى وكالات الأمم المتحدة الإنسانية عليها أن تأخذ في الاعتبار الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عند إيصال المعونة الإنسانية إلى البلد⁽⁹³⁾. وتشير منظمات حماية حقوق الإنسان إلى وقوع انتهاكات متكررة للحقوق أو أعمال انتقامية تطال من يقوم من الأفراد والمنظمات بتمويل أو إيصال السلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

82 - وتؤكد المقررة الخاصة عدم وجود أي أسس قانونية في القانون الدولي فيما يتعلق بالجزاءات التبعية، وهو ما يتماشى مع بيان الممثل السامي للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في 30 حزيران/يونيه 2020 بشأن تطبيق الجزاءات الأمريكية على شركات الاتحاد الأوروبي⁽⁹⁴⁾.

خامساً - فعالية الإعفاءات لأسباب إنسانية

83 - إن الإخفاق المتكرر للإعفاءات التي تُمنح لأسباب إنسانية في كفالة عدم عرقلة الجزاءات الانفرادية لشحن المواد اللازمة لمكافحة كوفيد-19 إلى البلدان موضوع الجزاءات يرجع بالأساس إلى ما يلي: (أ) طبيعة الأصناف، إذ يمكن اعتبار العديد من الإمدادات مواد مزدوجة الاستخدام؛ (ب) المتطلبات المبينة في الجزاءات نفسها فيما يتعلق بالإعفاءات لأسباب إنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم الإعفاءات لأسباب إنسانية مفهوم متغير: فصنف من الأصناف الضرورية في حالة طوارئ صحية، مثلاً، قد لا يكون ضرورياً في حالة مجاعة أو في أعقاب إعصار مدمر⁽⁹⁵⁾.

(90) المذكرة رقم 2/2 المؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من ناميبيا.

(91) المذكرة رقم 2020/252 الموجهة من البعثة الدائمة لكوبا في سويسرا.

(92) الورقة المشتركة الصادرة عن مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وشبكة الأعمال الخيرية والأمن، ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات.

(93) المذكرة رقم 20/100 المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 الموجهة من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف.

(94) Maya Lester, "EU Commission hints at enhanced Blocking Regulation to counter US Nord Stream 2", EU Sanctions, 30 June 2020.

(95) Grégoire Mallard, Farzan Sabet and Jin Sun, "The humanitarian gap in the global sanctions regime: assessing causes, effects, and solutions," *Global Governance* vol. 26, No. 1 (April 2020), p. 125. King, Naz K. Modirzadeh and Dustin A. Lewis, "Understanding humanitarian exemptions: UN Security Council sanctions and principled humanitarian action," (Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict Counterterrorism and Humanitarian Engagement Project, 2016), p. 8.

84 - فالجزاء التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، تسمح بالإعفاءات لأسباب إنسانية بالنسبة لأجهزة التنفس ومواد التطهير والتعقيم والتنظيف التي قد تكون ضرورية للتصدي للجائحة ولكن قد تحتوي أيضا على مواد كيميائية "تستدعي الحصول على ضمانات على صعيد استخدامها لأغراض طبية وليس لتصنيع أسلحة كيميائية أو في القمع الداخلي"⁽⁹⁶⁾.

85 - غير أنه أفيد بأن الحصول على الإذن يمكن أن يكون عملية مكلفة وطويلة تتم على أساس كل حالة على حدة، ولا تتماشى عموما مع حالة الاستعجال التي تستدعيها أزمة من قبيل جائحة كوفيد-19. وحتى مع وجود توجيه بشأن الامتثال، "تتطلب العملية العمل بحرص للإحاطة بالمتطلبات المتعددة واتباع الإجراءات بدقة، لا سيما عند التعامل مع الولايات القضائية التي تخضع لجزاءات مشددة وتتداخل فيها لوائح تنظيمية مختلفة"، وفقاً للمعهد الدولي للسلام الذي يلاحظ أن جائحة كوفيد-19 قد فاقت ما يتعرض له الإجراء من ضغوط⁽⁹⁷⁾. فقد ألقى الترخيص العام رقم 8، الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية في 27 شباط/فبراير 2020، بعض المعاملات التجارية في مجال العمل الإنساني مع المصرف المركزي لجمهورية إيران الإسلامية، ولكن الترخيص لم يعط إعفاء من الجزاءات لبعض الأجهزة الطبية ذات الأهمية البالغة. وقد تستغرق الموافقة على طلبات الترخيص الخاصة بهذه الأجهزة ما يصل إلى 77 يوماً⁽⁹⁸⁾.

86 - وثمة عائق آخر أمام الإعفاءات التي تُمنح لأسباب إنسانية يتمثل في التصور الذي لدى البلد الذي يفرض الجزاءات بشأن الحوكمة في البلد الذي يخضع للجزاءات. فقد تزامن تحفظ الولايات المتحدة على تخفيف الجزاءات المفروضة على كوبا لمواجهة جائحة كوفيد-19 مع زعمها بأن حكومة كوبا "هي وحدها المسؤولة عن النقص المستمر في الإمدادات الطبية" بسبب طبيعة إدارتها لاقتصاد البلد⁽⁹⁹⁾.

87 - وكثيرا ما يذكر أن شروط الحصول على الموافقة على الصادرات يمكن أن تكون مرهقة إلى حد يُثني المصدرين عن التماس الإذن بموجب إجراءات الإعفاء لأسباب إنسانية. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن الدول التي تفرض جزاءات تتعمد وضع الصعوبات للحيلولة دون منح تراخيص التصدير وأن الإنفاذ الصارم للجزاءات والعقوبات المشددة يدعمان هذا الجهد بثني المصدرين عن طلب الإذن بتصدير المواد حتى عندما تكون هذه المواد مشمولة بالقواعد التي تحكم الإعفاءات التي تُمنح لأسباب إنسانية.

88 - وفي الوقت نفسه، ذُكر أن وجود إعفاءات لأسباب إنسانية يمكن أن يجعل البلدان التي تُفرض عليها الجزاءات تعتمد على المعونة الإنسانية، لأن الجزاءات تحول دون تطوير اقتصاداتها وبنائها التحتية، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق نمو مستدام وبيقيها معتمدة على المعونة الأجنبية في حالات الطوارئ.

European Union External Action, "Syria: EU sanctions are not impeding Syria's medical response to Covid-19", (96) 12 May 2020.

Agathe Sarfati, "The impact of sanctions on humanitarian response to COVID-19", International Peace Institute, 27 April 2020 (97)

(98) الورقة المشتركة الصادرة عن مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، وشبكة الأعمال الخيرية والأمن، ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات.

Agence France-Presse, "Calls to loosen US sanctions as Cuba battles pandemic", Radio France Internationale, (99) 14 April 2014.

89 - وتبين المعلومات الواردة من البلدان الفارضة للجزاء أنها تعتقد عموماً أن عملياتها المتعلقة بالإعفاءات لأغراض إنسانية فعالة وأن السلع اللازمة تتدفق بالفعل على النحو المنشود إلى البلدان الخاضعة للجزاء. ولذلك، ترحب المقررة الخاصة بكون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد اعتبرا أنه من الضروري توضيح القواعد التي تحكم هذه الإعفاءات خلال جائحة كوفيد-19. فقد أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في 16 نيسان/أبريل 2020 صحيفة وقائع بشأن صادرات السلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية إلى البلدان الخاضعة للجزاء⁽¹⁰⁰⁾، وتجميع هذه الصحيفة، لأول مرة في وثيقة واحدة، المعلومات الرئيسية عن متطلبات الامتثال المتعلقة بالصادرات لأغراض إنسانية، على الرغم من أن مكتب محاماة في الولايات المتحدة (Gibson, Dunn and Crutcher) أشار إلى أن الوثيقة تسلط الضوء أيضاً على "التعقيد الكبير" الذي تنطوي عليه المبادلات التجارية لأغراض إنسانية المأذون بها مع جمهورية إيران الإسلامية وعلى "موارد الامتثال" التي تتطلبها تلك المبادلات⁽¹⁰¹⁾، في حين أشارت شركة أخرى (Steptoe and Johnson) إلى أن تصدير السلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية إلى جمهورية إيران الإسلامية يمكن أن يظل خاضعاً لجزاءات تبعية في ظروف معينة⁽¹⁰²⁾.

90 - وفي 20 نيسان/أبريل 2020، أشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى إمكانية التخفيف من تدابير الإنفاذ مراعاة لظروف الشركات التي تواجه تحديات في قدراتها من الموظفين بسبب مرض كوفيد-19⁽¹⁰³⁾.

91 - وعلى الرغم من ذلك، أدى الإنفاذ الصارم خارج الحدود الإقليمية وتشديد العقوبات إلى الامتثال المفرط. وأشار مكتب المحاماة "غييسون ودان وكروتشر" إلى أن "الإفراط على نطاق واسع في الامتثال لقواعد [مكتب مراقبة الأصول الأجنبية] داخل الولايات المتحدة وخارجها يفرض قيوداً فعلية قوية على المبادلات التجارية لأغراض إنسانية مع إيران"⁽¹⁰⁴⁾. وخلص مكتب محاماة في فرنسا (Cohen Amir-Aslani) إلى أن "من العوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المعاملات المعفاة [لأغراض إنسانية] عامل ينشأ عن سلوك المؤسسات المالية الذي يحركه الخوف من الجزاءات"⁽¹⁰⁵⁾.

(100) United States, Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control, "Provision of humanitarian assistance and trade to combat COVID-19", fact sheet, 16 April 2020.

(101) Gibson, Dunn and Crutcher LLP, "Economic and trade sanctions developments in response to COVID-19", 29 April 2020.

(102) Wendy Wyson and others, "US and EU sanctions policies on humanitarian exports and COVID 19 relief", Steptoe and Johnson LLP, 6 April 2020.

(103) United States, Department of the Treasury, "The Office of Foreign Assets Control (OFAC) encourages persons to communicate OFAC compliance concerns related to the coronavirus disease 2019 (COVID-19)", 20 April 2020.

(104) Gibson, Dunn and Crutcher LLP, "Economic and trade sanctions developments"

(105) Rebecca Guyot and Agustina Paladino, "United States economic sanctions on Iran in the context of COVID-19", Cohen Amir-Aslani (n.d.).

سادسا - إيصال المعونة الإنسانية

92 - لقد ذُكر أن إيصال المواد اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19 كان صعبا أو مستحيلا في حالتي إيران (جمهورية - الإسلامية) والسودان، لأن وسائل النقل يمكن أن تظل خاضعة للجزاءات حتى وإن كانت المواد نفسها معفاة. وأفادت التقارير أيضا أن منظمة الصحة العالمية تواجه صعوبات في العثور على وسائل نقل لإيصال المواد الموجهة إلى الجمهورية العربية السورية بسبب الجزاءات المفروضة على متعهدي خدمات النقل وارتفاع تكلفة التأمين.

93 - وفيما يتعلق بالجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا، وردت تقارير عديدة بشأن الكيفية التي أعاققت بها الجزاءات الجهود التي تبذلها كوبا لمكافحة مرض كوفيد-19. وفي آذار/مارس 2020، حاول رجل الأعمال الصيني جاك ما التبرع لكوبا بـ 100 000 قناع و 10 000 وحدة من معدات الكشف السريع عن مرض كوفيد-19، إلى جانب أجهزة التنفس والقفازات وبذل الوقاية الطبية، ولكن الشحنات لم تصل إلى وجهتها النهائية بعد تراجع الشركة الأمريكية التي استؤجرت لنقلها في اللحظة الأخيرة، معللة ذلك بلوائح تنظيمية تتعلق بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا⁽¹⁰⁶⁾. وأفادت التقارير أيضا أن الجزاءات منعت إيصال شحنات مكونة من معدات طبية، مثل أجهزة التنفس، من شركتين مقرهما في سويسرا، وهما IMT Medical و Acutronic Medical Systems، بعد أن اشترتهما شركة Vyair الأمريكية في عام 2018⁽¹⁰⁷⁾.

سابعا - الآثار الطويلة الأجل للجزاءات الانفرادية على حقوق الإنسان

94 - إن حالة طوارئ من قبيل جائحة كوفيد-19 تكشف كيف أن الجزاءات الانفرادية تتزايد أهميتها في مقابل الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن من حيث آثارها السلبية على حقوق الإنسان. وتؤكد المقررة الخاصة أن الأثر السلبي الذي تخلفه الجزاءات على قدرة بلدان مثل فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا على التعامل مع الجائحة، على سبيل المثال، يرجع كليا للجزاءات الانفرادية، إذ لا تخضع أي من الدولتين لجزاءات قررها مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن ما أصاب مجلس الأمن من شلل متزايد في السنوات الأخيرة يمنعه من التوصل إلى قرارات⁽¹⁰⁸⁾ يحفز البلدان أو المنظمات الإقليمية على فرض جزاءات خاصة بها، وهو وضع من المرجح أن يستمر.

95 - وساهم انهيار برنامج PetroCaribe المتعلق بنفط فنزويلا في عجز بعض بلدان المنطقة عن التصدي لجائحة كوفيد-19، وهي مشكلة يزيد من حدتها الأثر الاقتصادي للمرض المتمثل في تقلص الأنشطة التجارية، وفقدان الوظائف، ولا سيما تداعي قطاع السياحة الذي تعتمد عليه اقتصادات العديد من تلك البلدان. ووفقا لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، تضاعف تقريبا، في الأسابيع الستة الأولى من الأزمة، عدد الأسر المعيشية التي توجد في وضعية هشاشة (التي يقل دخلها عن الحد الأدنى للأجور) في بلدان

(106) OHCHR, "US must lift its Cuba embargo"; Yisell Rodríguez Milán, "La historia no contada"

(107) Walkiria Juanes Sánchez and Ronald Suárez Rivas, "U.S. company buys ventilator supplier"

(108) United Nations, "Paralysis constricts Security Council action in 2018, as divisions among permanent membership fuel escalation of global tensions", press release, 10 January 2019

منطقة البحر الكاريبي⁽¹⁰⁹⁾. ونظرا لأن معظم بلدان المنطقة تقدم خدمات صحية ممولة من الدولة، من المرجح أن تؤثر الضغوط المالية الناجمة عن تكلفة التعامل مع الجائحة، في خضم الأضرار الاقتصادية الأوسع نطاقا، على قدرة تلك البلدان على الاستثمار في الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية على مدى سنوات.

96 - ومن المقرر أن تستمر الجزاءات الواردة في قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، والتي فرضتها الولايات المتحدة على الجمهورية العربية السورية خلال جائحة كوفيد-19، لمدة خمس سنوات، ولكنها قد تُعلق قبل انقضاء تلك المدة في حال استيفاء شروط معينة. بيد أن هذه الشروط تنطوي على إجراءات تستغرق وقتا طويلا، وقد لا تُقلص مدة الجزاءات بشكل ملحوظ حتى وإن انتهى النزاع الداخلي، ما دامت الحكومة الحالية قائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات، باستهدافها قطاع البناء في البلد، تكبح أعمال التصليح وإعادة البناء حتى في الحالات التي يكون فيها القيام بهذه الأعمال أمرا ممكنا بالفعل، ومن ثم فهي تطيل من أمد الضرر الذي يلحقه النزاع بالسكان السوريين. وجاء في تحليل نشره معهد الولايات المتحدة للسلام، الذي تموله حكومة الولايات المتحدة، أن "الجزاءات سيكون لها تأثير سلبي حقيقي يكبح أي جهود لإعادة الإعمار، حيث ستكون عاملا قويا يثني الشركات الخليجية أو الأوروبية من المشاركة في إعادة إعمار البلد"⁽¹¹⁰⁾.

97 - وبوجه أعم، تثير الاضطرابات الحادة التي سببتها جائحة كوفيد-19 في سلاسل الإمداد الدولية تساؤلات حول مدى تعافي البلدان أو سرعة تعافيتها من الهبوط الحاد المسجل في النشاط الاقتصادي بسبب التدابير المتخذة لمكافحة المرض. وتؤكد المقررة الخاصة أن الجزاءات الانفرادية قد تؤدي، من خلال كبحها انتعاش التجارة مع البلدان الخاضعة للجزاءات، إلى إبطاء التعافي وإطالة مدته بالنسبة لعدد أكبر بكثير من البلدان - البلدان التي تخضع مباشرة للجزاءات، إلى جانب البلدان الثالثة المتضررة من الجزاءات ومن إنفاذها خارج الحدود الإقليمية - على نحو يؤثر سلبا على حقوق الإنسان على نطاق واسع بعد انتهاء حالة الطوارئ الصحية بفترة طويلة.

98 - ويشير البنك الدولي أيضا إلى أن التعافي من الأزمة سيتطلب سياسات شاملة بغية استعادة الخدمات العامة وتعزيز النمو على المدى الطويل⁽¹¹¹⁾، في حين قالت منظمة التجارة العالمية إن التعافي من التراجع المسجل في التجارة العالمية في عام 2020 بسبب الجائحة سيعتمد إلى حد كبير على الاستجابات على صعيد السياسات⁽¹¹²⁾. وترى المقررة الخاصة أن من شأن الجزاءات أن تشكل عائقا في هذه الحالة أيضا⁽¹¹³⁾.

99 - وفي الوقت نفسه، أظهرت أزمة كوفيد-19 المخاطر التي ينطوي عليها الاعتماد المفرط على الواردات من السلع الأساسية أثناء حالات الطوارئ العالمية. ويتوقع خبراء الاقتصاد أن دولا كثيرة ستحاول

Diether W. Beuermann and others, "COVID-19: the Caribbean crisis", Inter-American Development Bank, (109) .14 May 2020

Mona Yacoubian, "How will new U.S. sanctions impact Syria's conflict?", United States Institute of Peace, (110) .17 June 2020

.World Bank, "Countries can take steps now to rebuild from COVID-19", press release, 2 June 2020 (111)

World Trade Organization, "Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy", press (112) .release, 8 April 2020

Mohsen Tavakol, "Pressed by sanctions and coronavirus, can Iranian businesses bounce back?", Atlantic (113) .Council, 24 June 2020

الرفع من درجة اكتفائها الذاتي من حيث السلع والخدمات الأساسية والاستراتيجية، وألا تقتصر في ذلك على قطاع الصحة فحسب، بل أن تعمل على تحقيق ذلك أيضا في قطاعات أخرى. ويتوخى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تصبح سلاسل الإمداد ذات طابع أكثر محلية⁽¹¹⁴⁾، وأن يُقلل تقليص الاعتماد على الواردات من جاذبية الجزاءات بوصفها أداة للقسر تستخدم في السياسة الخارجية.

ثامنا - استنتاجات وتوصيات

ألف - الاستنتاجات

100 - تقر المقررة الخاصة بارتفاع وتيرة الجزاءات الانفرادية وزيادة تنوعها وأهدافها واتساع نطاق تطبيقها بشكل كبير على الساحة الدولية. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للجزاءات الانفرادية على التمتع بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بجميع فئاتها، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في الغذاء، والحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في محاكمة عادلة، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في التنمية.

101 - والآثار الإنسانية للجزاءات الانفرادية الشاملة أو القطاعية أو العامة أكبر بكثير من الآثار المترتبة على الجزاءات التي تستهدف الأفراد. بيد أن المقررة الخاصة تشير إلى أن هذا الاستنتاج لا يمكن أن يفسر بأي حال من الأحوال بكونه يطعن في شرعية أو مقبولية مجمل الجزاءات الانفرادية المحددة الأهداف.

102 - وتؤثر الجزاءات الانفرادية تأثيرا سلبيا على حقوق جميع فئات السكان في الدول المستهدفة، علاوة على مواطني دول ثالثة. ونظرا لخصوصيات حالة الطوارئ المتمثلة في كوفيد-19، يبدو أن الأطفال والنساء، والعاملين في المجال الطبي، واللاجئين والمهاجرين والمواطنين الموجودين بالخارج، والمسنين والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة هم الأكثر عرضة للضرر في ظل هذه الجائحة.

103 - وحينما تُفرض جزاءات انفرادية وتنفذ، لا يكون ممكنا التنبؤ بطبيعة حالات الطوارئ الإنسانية التي يمكن أن تنشأ أثناء سريان الجزاءات الانفرادية، ولا بتوقيتها أو مدى شدتها. ومن ثم، لا يمكن توقع جميع الآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الجزاءات الانفرادية في حالات الطوارئ الإنسانية.

104 - ولا يسع المقررة الخاصة إلا أن تقر بأنه على الرغم من النداءات المتكررة إلى التضامن والتعاون ورفع الجزاءات أو تعليقها أو التخفيف منها في أثناء الجائحة، فإن الدول التي تفرض الجزاءات اختارت أن تتصرف من خلال آليات منح الإعفاءات لأغراض إنسانية والمعونة الإنسانية. وبينما ترحب المقررة الخاصة بجميع المساعدات الرامية إلى توفير الإغاثة الإنسانية للمتضررين من الأزمة، فإنها تؤكد أن الاستثناءات لأغراض إنسانية كانت ولا تزال غير فعالة وغير كافية. وهي فوق ذلك تجعل السكان يعتمدون على المعونة الإنسانية، وتعوق قدرة البلدان المستهدفة على التصدي لكوفيد-19 وتحول دون تحقيقها للتعافي الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تطوير وصيانة البنى التحتية اللازمة؛ وفي الوقت نفسه، ونظرا لمحدودية الموارد، فإنها تهيئ لنشوء ظروف مشجعة على الفساد.

World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic (United Nations (114) publication, Sales No. E.20.II.D.23), pp. 145-47

- 105 - ويعوق تطبيق الجزاءات الانفرادية قدرة البلدان المستهدفة على تنفيذ خطط الاستجابة الوطنية ويمكن أن يؤدي إلى الإخلال بآليات التعاون أو التكامل الإقليمية والثنائية القائمة. ومن التدابير التي اعتمدها الدول المستهدفة في جهودها الرامية إلى التصدي لكوفيد-19 تطوير القدرات الوطنية؛ والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية والجاليات المغتربة؛ وإقامة التعاون وتعزيزه مع الدول التي لا تفرض جزاءات.
- 106 - ويؤدي تزايد تدويل الجزاءات الانفرادية، إلى جانب تعقيدها وصرامة إنفاذها في بعض الحالات، إلى الإفراط في الامتثال، وهو ما قد يدفع الأطراف إلى التصرف بتحفيز يؤثر سلباً على تمتعها بحقوق الإنسان تفادياً للخضوع لعقوبات محتملة.

باء - التوصيات

- 107 - إن الجزاءات الانفرادية التي تُفرض دون إذن من مجلس الأمن، أو التي تتجاوز ما يأذن به المجلس، ينبغي تقييم شرعيتها بميزان القانون الدولي. وينبغي أن تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار أثر تلك الجزاءات على حقوق الإنسان، بما في ذلك خلال حالات الطوارئ. وينبغي للتعاون الدولي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، أن يقوم على مبادئ الشرعية ومراعاة سيادة القانون، في امتثال تام للالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وغير ذلك من الالتزامات الدولية، ولا سيما في حالة التحدي العالمي الذي أحدثته الجائحة.
- 108 - وينبغي للدول أن تحرص فيما بينها على اتساق الاستثناءات التي تُمنح لأغراض إنسانية وكذلك على وضوحها وشفافيتها من أجل السماح بأن يكون التنفيذ فورياً أو أن يتم، على الأقل، على نحو أسرع خلال حالات الطوارئ، مع إيجاد نظام مقابل لإنفاذ أكثر تساهلاً أثناء هذه الحالات. وينبغي أن تكون هذه الاستثناءات ذات طبيعة استشرافية وأن تتوقع حدوث فئات واسعة من حالات الطوارئ الدولية، مثل الجوائح والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، بحيث تتطلب الحد الأدنى من التكيف لكي تكون فعالة. وينبغي النظر دون أي تأخير في أي طلبات للحصول على تراخيص لشراء المعدات الطبية ومكوناتها وبرمجياتها والأدوية والأغذية.
- 109 - ولا يجوز بأي حال من الأحوال إخضاع التجارة في البضائع والسلع الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، مثل الأدوية ومضادات الفيروسات والمعدات الطبية ومكوناتها وبرمجياتها والمواد الغذائية، لأي شكل من أشكال التدابير أو الجزاءات الاقتصادية الانفرادية المباشرة أو غير المباشرة. وبناء على ذلك، ينبغي رفع كل ما يعترض هذه المبادلات التجارية أو العقود ذات الصلة أو المعاملات المالية أو تحويلات العملة أو وثائق الائتمان أو عمليات النقل من عوائق تعرقل قدرة الدول على مكافحة جائحة كوفيد-19 على نحو فعال، وتحرمها من الرعاية الطبية الحيوية ومن الحصول على المياه النظيفة والغذاء، أو تعليق هذه العوائق على الأقل، إلى حين القضاء على خطر الجائحة.
- 110 - ولا ينبغي إخضاع المعونة الإنسانية من موارد بشرية ومواد ومعدات ونقدية، إلى جانب أي نوع آخر من أنواع المعونة الرامية إلى مكافحة الجائحة، لأي قيود، مباشرة كانت أو غير مباشرة، بما في ذلك اشتراط أي تراخيص إضافية أو توجيه أي تهمة مدنية أو إدارية أو جنائية ضد من يشارك من الأفراد والشركات في إيصال السلع الطبية والمواد الغذائية إلى الدول الخاضعة للجزاءات. ولا ينبغي اعتبار

تخصيص وإيصال المعونة الإنسانية الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19 عملا غير ودي أو عملا يهدف إلى تحقيق الربح.

111 - ولا ينبغي للدول أن تتخذ أي تدابير تمنع بها دولاً أخرى من الحصول على أي نوع من المعونة الخارجية، بما في ذلك القروض الدولية المخصصة لمكافحة الجائحة، سواء من دول أخرى أو من منظمات دولية.
